

أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في حوكمة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية –

The Importance of Reforming the Public Accounting System in Algeria in light of the Application of International Accounting Standards in the Public Sector in the Governance of Government Spending - an empirical study –

ط.د. مرداسي خلود¹، د. تفرات يزيدي²

¹ مخبر (COFIFAS)، جامعة أم البواقي، الجزائر، merdaci.khouloud@univ-oeb.

² مخبر (COFIFAS)، جامعة أم البواقي، الجزائر، tagueret.yazid@univ-oeb.dz

تاريخ القبول: 2021/06/10

تاريخ الاستلام: 2021/04/25

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لما يوافق معايير المحاسبة الدولية في ترشيد الإنفاق الحكومي ولبلوغ هذا الهدف تم التطرق في الجانب النظري إلى لمختلف المفاهيم الأساسية المحاسبة العمومية وترشيد الإنفاق الحكومي وبعض المعايير الدولية التي تنص على إجراءات ترشيد النفقات وتناولنا في الجانب التطبيقي دراسة ميدانية استهدفت عينة من الأساتذة الجامعيين ذات العلاقة بالتخصص ومحاسبين عموميين ومحافظي حسابات تقدر هذه العينة بـ 45 فردا قسمت إلى مهنيين وأكاديميين حيث اعتمدنا على المنهج التحليلي في إبراز وتحليل نتائج الدراسة الميدانية. وتشير النتائج إلى ضرورة تحديث وإصلاح نظام المحاسبة العمومية لما يوافق معايير المحاسبة الدولية والتي يتوقع أن تساهم في الحد من ظواهر الفساد المالي وتزايد النفقات المستمرة الراجعة إلى سوء التخطيط المسبق.

كلمات مفتاحية: نظام المحاسبة العمومية، IPSAS، حوكمة الإنفاق العام.

تصنيف JEL: H6، H83.

Abstract :

This study aims to know the extent of the contribution of reforming the public accounting system in Algeria to what conforms to international accounting standards in rationalizing government spending. Applied side A field study targeting a sample of university professors related to specialization, public accountants and account keepers. This sample is estimated at 45 individuals, divided into professionals and academics, where we relied on the analytical method in highlighting and analyzing the results of the field study. The results indicate the need to update and reform the public accounting system in line with international accounting standards, which is expected to contribute to reducing the phenomena of financial corruption and the increase in ongoing expenditures due to poor advance planning.

Keywords: Algerian public sector accounting; IPSAS; public expenditure governance

Jel Classification Codes : H6، H83.

1. مقدمة

أثار موضوع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر فضول الباحثين بشكل ملفت خلال السنوات الأخيرة، حيث ازداد اهتمام المؤلفين بالقطاع العام مع تبني هذا الأخير للعديد من التوجهات التي كانت تتميز منظمات الأعمال، فأصبح للوحدات الحكومية غير الهادفة للربح في العديد من البلدان أنظمة محاسبية على أساس الاستحقاق وقوائم مالية مستتبطة من المحاسبة المالية في القطاع الخاص تحت مظلة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام التي يطورها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB)، وقد بلغ هذا الاهتمام أشده في الجزائر مع إصدار القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في سبتمبر 2018 الهادف لإصلاح أنظمة الميزانية والذي يمهد لإصلاح نظام المحاسبة العمومية.

إن إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لما يوافق المعايير المحاسبية الدولية هو خطوة هامة ستفتح المجال للعديد من التغيرات في منطق التسيير وفي دور المحاسبة، ورغم مشكلات التطبيق المتوقعة مثل قضية تكوين المستخدمين وتكلفة تغيير النظام المحاسبي، فإن هذا التوجه يعتبر خطوة سليمة في سبيل تعزيز الرقابة على الأموال العامة وترشيدها. انطلاقاً من ذلك، يمكن أن نصوغ الإشكالية الرئيسية لورقتنا هذه كالتالي:

كيف يساهم إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لما يوافق معايير المحاسبة الدولية في

ترشيد الإنفاق الحكومي؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى إطلاع مهنيي المحاسبة الجزائريين والمحاسبين العموميين على مستجدات إصلاحات المحاسبة العمومية في الجزائر؟

- إلى أي مدى يمكن أن يساهم إصلاح نظام المحاسبة العمومية ترشيد الإنفاق الحكومي ؟

- ما المساهمة الممكنة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في الجزائر في تحقيق حوكمة الإنفاق الحكومي؟

وللإجابة على الأسئلة المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- لدى أفراد عينة الدراسة معرفة جيدة بمستجدات إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر؛

- يؤثر إصلاح نظام المحاسبة العمومي بشكل هام في ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر؛

- تساهم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تعزيز الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح.

1.1 أهداف الدراسة

- استكشاف تأثير فاعلية نظام المحاسبة العمومية على ترشيد الإنفاق الحكومي؛
 - الوقوف على أهمية معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تحقيق الرشادة في تسيير المال العام؛
 - التركيز على حالة الجزائر ونيتها في تبني معايير المحاسبة الدولية كحل لتحقيق الرشادة في الإنفاق الحكومي والحد من الاختلاسات وتضيق المال العام.
- أهمية الدراسة: يمثل موضوع مساهمة "مواكبة المحاسبة العمومية في الجزائر للمعايير الدولية وأثارها في ترشيد الإنفاق الحكومي" أهمية كبيرة، ذلك لأن الأنظمة المحاسبية في القطاع الحكومي تساعد على ترشيد النفقات الحكومية بل وتتعدى ذلك لأجل تحقيق الرشادة والعقلانية في تسيير المال العام فإصلاح نظام المحاسبة العمومية ومواكبته للمعايير المحاسبة الدولية يحقق النفع العام كما ويرفع من جودة مخرجات النظام المحاسبي في القطاع العمومي وتقديم تقارير مالية ذات شفافية وجودة.

3.1 منهج الدراسة

اعتمدنا خلال هذه الدراسة على استقصاء آراء عينة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في المحاسبة، المراقبين الماليين، المحاسبين العموميين والأمينين بالصرف والذين بلغ عددهم 45 فردا، وتلبية لطبيعة الموضوع قمنا باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي بهدف إبراز بعض المصطلحات والحقائق المرتبطة بالمحاسبة العمومية ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية.

4.1 محاور الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتناول الأول الإطار النظري للدراسة ومراجعة الأدبيات، فيما خصص الثاني لتطوير المحاسبة العمومية لما يوافق معايير محاسبة الدولية في القطاع العام كمدخل لحوكمة الإنفاق العمومي، في حين نستعرض الدراسة الميدانية في المحور الثالث من خلال عرض أدوات الدراسة ونتائجها ومناقشتها.

2 الإطار النظري للدراسة ومراجعة الأدبيات

1.2. مراجعة الأدبيات

يعتبر موضوع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع من المواضيع الجديدة نوعا ما في بيئة الأبحاث الجزائرية، فنلاحظ أن أغلب الدراسات التي تناولت الموضوع برزت خلال الست أو السبع سنوات الأخيرة، وحيث أن هذه الإصلاحات لم تعرف طريقها إلى التطبيق بعد، فإن أغلب هذه الأبحاث تأخذ الطابع الاستكشافي أو الاستشراقي.

وقد دعا العديد من الباحثين الجزائريين على ضرورة تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لما يعرفه من نقاط ضعف، مثل (السعيد، 2014) الذي يقترح تكييف وإعادة صياغة عناصر حسابات الدولة وفق متطلبات اعتماد المعايير المحاسبية العمومية الدولية، والتي تسمح بوضع نظام محاسبي يعطي شفافية أكبر للقوائم المالية ويساهم في الحفاظ على المال العام، وكذا دراسة (ضريفي و جاب الله، 2018) اللتان اقترحتا أن الإطار المحاسبي الحالي يعاني من عدة أوجه قصور تمنعه من إعطاء صورة شاملة حول ذمة الدولة، وتتسبب في جمود في تقييم حسابات المدونة، زيادة على صعوبة تركيز المعلومات المحاسبية بسبب سوء تنظيم النظام المحاسبي الحالي وتعقيد وصعوبة استغلال النتائج والوثائق المحاسبية، ودعت الباحثتان إلى ضرورة الاستجابة للمستجدات والمعايير الدولية.

أما بالنسبة للدراسات التي اهتمت بالآثار المتوقعة لتبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في الجزائر فنذكر هنا دراسة (قمو، 2018) التي تناولت الموضوع من زاوية إمكانية محاربة الفساد في المال العام من خلال تطبيق هذه معايير، وخلصت إلى أن اعتماد معايير المحاسبة الدولية يساعد في الحد من الفساد الإداري والمالي في الدولة والجماعات المحلية، ووحدات القطاع العام ككل. ونشير هنا كذلك إلى دراسة (ميلود، 2020) التي ركزت على موضوع مماثل يتعلق بتأثير تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، حيث يشير الباحث إلى أن من أهم الأساليب الحديثة للتسيير العقلاني للمال العام وترشيد النفقة العمومية هي الشفافية والمسائلة والأخذ بأسلوب تقييم الأداء.

(شتيح، 2020) تناول الموضوع أيضا من زاوية تأثيره على الأداء المالي الحكومي معتمدا على عرض التجربة الفرنسية، وتوصل إلى أن فرنسا نجحت في رفع الأداء المالي الحكومي من خلال تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، كما أشار إلى أن الجزائر تسعى تدريجيا

نحو تبني أساس الاستحقاق وفقا لمعايير المحاسبة الدولية حيث يتوقع أن يساهم هذا التوجه في تحسين فعالية وكفاءة أدائها المالي الحكومي.

ونشير هنا إلى أن القيمة المضافة لدراستنا بين الأدبيات التي تهتم بالموضوع تتمثل في تسليط الضوء على التأثير الممكن لإصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر لما يوافق معايير المحاسبة الدولية على ترشيد الإنفاق الحكومي من وجهة نظر الخبراء والمهنيين.

2.2. الإطار النظري للدراسة

المحاسبة العمومية هي "القانون الذي يحدد الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري. كما يحدد التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين كل فيما يخصه وكذا مسؤولياتهم وتطبق هذه الأحكام كذلك على تنفيذ وتحقيق الإيرادات والنفقات العمومية وعمليات الخزينة وكذا نظام محاسبته" (قانون رقم 21-90، 1990).

فالمحاسبة العمومية حسب هذه النظرة هي فرع من فروع المحاسبة التي تحدد التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين ومسؤولياتهم وتبين القواعد الخاصة بتسجيل وتلخيص العمليات المالية بهدف فرض الرقابة المالية والقانونية على ممتلكات الدولة وحسن تسيير إيرادات الدولة ونفقاتها. وحتى يؤدي النظام المحاسبي العمومي الأهداف المرجوة منه لا بد أن تتوفر فيه شروط ندرج أهمها في النقاط التالية (ضريفي ن.، 2018، صفحة 71):

- أن يطابق النظام المحاسبي العمومي التشريعات والنصوص القانونية المعمول بها؛
- أن يتم تعيين أعوان المحاسبة بالطريقة التي نص عليها القانون؛
- تأدية كل من الأمر بالصرف والمحاسب العمومي المهنة والمسؤوليات الموكلة إليه على أكمل وجه؛
- أن يتم تسجيل العمليات والحسابات بالطريقة الصحيحة في السجلات المحاسبية؛
- أن يتوفر نظام المحاسبة العمومية على أنظمة رقابة داخلية للمحافظة على أموال والمنقولات العامة للدولة وبيان الأغراض التي حصلت الأموال لأجلها (الإيرادات) والأغراض التي صرف المال العام لأجلها (النفقات)؛
- أن يلتزم المكلفون بتنفيذ العمليات المالية بالقوانين والأنظمة المنصوص عليها في القانون.

من جهة أخرى، وتلبية لهذه المواصفات، تم إصدار معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بغرض تطبيقها على التقارير المالية ذات الغرض العام، وتعتبر بمثابة قواعد تحكم العمليات المالية والمحاسبية في القطاع العام، تحظى بالقبول الدولي، تم استحداثها بالاعتماد على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) وتهدف إلى رفع جودة التقارير المالية في القطاع العام وتعزيز الشفافية (عبدوس، 2018، صفحة 130).

ويسعى المجلس المصدر لهذه المعايير إلى تعزيز ودعم استخدامها، حيث أنه، وحسب ما ورد في الخطة الإستراتيجية 2019-2023 لمجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، هناك في الوقت الراهن ازدياد في اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذها على الصعيد العالمي، وأشار إلى أن الهدف الاستراتيجي الحالي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتمثل في تعزيز الإدارة المالية العامة على الصعيد العالمي من خلال زيادة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSASB، 2019).

3 معايير محاسبة الدولية في القطاع العام كمدخل لترشيد الإنفاق الحكومي

تحتاج الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها إلى سياسية رشيدة وحكيمة لتسيير المال العام والعمل على تطوير الآليات التي تساعد في ترشيد الإنفاق العمومي وفيما يلي نصب اهتمامنا على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لكونها أداة هامة لتحقيق الرشادة والعقلانية في كيفية التحكم في النفقات العمومية.

1.3. تعريف ترشيد الإنفاق الحكومي

يعرف ترشيد الإنفاق الحكومي على أنه: مجموعة الإجراءات القانونية والنظم التي تهدف للتسيير العقلاني والأفضل لموارد الدولة المالية بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء (رقوب، 2018، صفحة 108). فهو تنظيم يضم العديد من الإجراءات القانونية والأنظمة التي تسعى الدولة من خلالها للوصول إلى التسيير العقلاني والأفضل من خلال تحقيق أكبر درجة من الإشباع ومن ثم تحقيق المنفعة العامة للمجتمع في حدود موارد الدولة المالية.

2.3. معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وترشيد الإنفاق العمومي

قام مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بإصدار معايير من شأنها أن تساهم إلى حد بعيد في حوكمة الإنفاق العمومي ندرجها فيما يلي:

المعيار رقم 2: بيانات التدفقات النقدية: الهدف من هذا المعيار هو بيان التدفقات النقدية ومصادر التدفقات النقدية الواردة والبنود التي أنفق عليها النقد خلال فترة تقديم التقارير ورصيد النقد في تاريخ تقديم التقارير، تتيح معلومات التدفق النقدي للمستخدمين تحديد الطريقة التي تحصل فيها منشأة القطاع العام على النقد الذي تتطلبه لتمويل أنشطتها والأسلوب الذي تم فيه استخدام هذا النقد، كما تسمح معلومات التدفقات النقدية بمساعدة المستخدمين على التنبؤ بالمطلوبات النقدية المستقبلية للمنشأة كما تسمح بتقييم الهيكل المالي للمنشأة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، صفحة 87).

المعيار رقم 15: الأدوات المالية: الإفصاح والعرض: الهدف الأساسي من هذا المعيار هو تبيان أهمية الأدوات المالية والأداء والتدفقات النقدية لحكومة أو منشأة في القطاع العام وتعزيز فهمها من قبل مستخدمي البيانات المالية، حيث يحدد هذا المعيار متطلبات معينة لعرض الأدوات المالية ضمن الميزانية وخارجها، كما يشجع المعيار الإفصاح عن المعلومات حول طبيعة ونطاق استخدام المنشأة للأدوات المالية، والأغراض المالية التي تخدمها والمخاطر المرتبطة بها، والسياسات الإدارية للسيطرة على تلك المخاطر (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، صفحة 388).

المعيار رقم 20: الإفصاحات عن الأطراف ذوي العلاقة: يساهم هذا المعيار في ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الضمانات التي يقدمها بخصوص وجود إفصاحات عن العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة حيث يضمن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تتم بين المنشأة وأطرافها، حيث تلبي مثل هذه المعلومات أغراض المساءلة وذلك بهدف تسهيل فهم المركز المالي والأداء المالي للمنشأة ما يجعلها تقدم التقارير بشكل أفضل (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، صفحة 595).

المعيار رقم 22: الإفصاح عن المعلومات المالية حول القطاع الحكومي العام: إن ترشيد النفقات ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى شفافية القوائم المالية والتي نرى أنها لا تتوفر إلا بتوفر الإفصاح الكافي حول كافة المعلومات المالية التي توضحها هذه القوائم، وقد ركز هذا المعيار على أنه على الحكومات التي تختار الإفصاح عن بياناتها المالية أن تقوم بذلك وفقا لمتطلبات هذا المعيار والذي من شأنه أن يعزز شفافية التقارير المالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، صفحة 656).

4 الدراسة الميدانية

1.4 جمع البيانات

1.1.4 أداة الدراسة

اعتمدنا خلال دراستنا الميدانية على أداة الاستبيان، حيث تم تصميم استبيان الدراسة وتحكيمها بالاستعانة بأستاذين متخصصين في المحاسبة. احتوى الاستبيان على 36 سؤال وزعت على 4 محاور: المحور الأول: يتعلق بالمتغيرات الشخصية والوظيفية التي قد تؤثر على الإجابات، المحور الثاني: خصص لتقييم معرفة العينة بحالة وواقع المحاسبة العمومية في الجزائر، المحور الثالث: تم تصميمه وفقا لسلم ليكارت الخماسي وتناول أثر إصلاح نظام المحاسبة العمومية على ترشيد الإنفاق الحكومي، المحور الرابع: تم تصميمه كذلك وفقا لسلم ليكارت الخماسي ويتمحور حول تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام كحل ناجح في تحقيق ترشيد النفقات الحكومية في الجزائر. عملية توزيع الاستبيان تمت بالاعتماد على الوسائط الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي بسبب ظروف الحجر الصحي التي تخللت فترة جمع البيانات، إلا أننا تمكنا من توزيع 20 استبيان بشكل يدوي على بعض الإدارات في ولاية خنشلة واستعدنا منها 10 إجابات فقط. وبالتالي فإن مجموع الإجابات المتحصل عليها بلغ 47 إجابة منها 45 إجابة صالحة ومن أجل اختبار ثبات الاستبيان اعتمدنا على معامل ألفا كرونباخ (conbach) كما يلي:

الجدول 1: معامل الثبات للاستبيان

عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
22	0.913

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

حسب الجدول 1 تحصلنا على معامل قيمته 0.913 ألفا كرونباخ للعبارات ككل، وهي أكبر من 0.6 ما يدل على ثبات الاستبيان.

2.1.4. عينة الدراسة وخصائصها

تشكلت عينة دراستنا من عينة عشوائية تتكون من أساتذة جامعيين متخصصين، مراقبين ماليين، محاسبين عموميين، أميين بالصرف، ومهنيي محاسبة، الذين بلغ عددهم 45 فردا موزعين كما هو مبين في الجدول 2.

الجدول 2: توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة

العنوان	التكرار	% النسبة
أستاذ جامعي	7	15.6

أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في حوكمة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية
مرداسي خلود، تفرات يزد

8.9	4	مراقب مالي
48.9	22	محاسب عمومي
11.1	5	آمر بالصرف
8.9	4	خبير محاسبي
6.7	3	محاسب معتمد
0	0	محافظ حسابات
100	45	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول 2 أن الفئة الأكبر التي أجابت على الاستبيان هم المحاسبون العموميين، بنسبة 48.8%، إضافة إلى للأستاذة المختصين والمهنيين والذين تتراوح نسبتهم بين 2.7 إلى 15.6%. ويوضح الجدول 3 توزيع العينة حسب المستوى التعليمي.

الجدول 3: توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة %	التكرار	العنوان
2.2	1	التكوين المهني
48.9	22	مستوى جامعي
48.9	22	دراسات عليا
100	45	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يوضح لنا الجدول 3 أن غالبية أفراد العينة المدروسة يحوزون على مستوى جامعي فما فوق إذ تقدر النسبة ب 97.8% وهذا يوضح قدرة عينة الدراسة على فهم مضمون الاستبيان. وفيما يخص خبرة أفراد العينة فهي موضحة في الجدول 4.

الجدول 4: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

النسبة %	التكرار	العنوان
35.6	16	أقل من 3 سنوات
37.6	17	من 6 إلى
26.7	12	أكثر من 10
100	45	المجموع

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول 4 أن خبرة المستجوبين تتراوح بين الفئتين الأولى والثانية أي بين أقل من 3 سنوات بنسبة 35.6% ومن 6 إلى 10 سنوات بنسبة 37.6% حيث تمثل الفئة الثانية أكبر نسبة وتليها بعد ذلك الفئة الأخيرة والتي تمثل خبرتهم نسبة 26.7%.

2.4 نتائج اختبار مستجدات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر

بهدف التأكد من قدرة المستجوبين على الإجابة الدقيقة لأسئلة الاستبيان تم تقسيم أسئلة المحور الثاني لتشمل جميع النواحي التي تعالجها عبارات الاستبيان، حيث قسمت الأسئلة من 4 إلى 7 لتقييم مدى إطلاع المستجوبين على مستجدات إصلاح نظام المحاسبة العمومية:

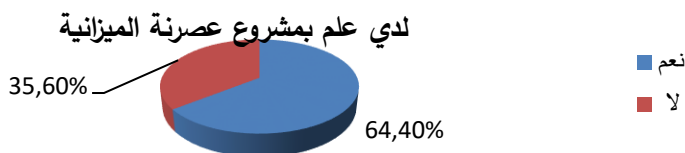
1- مدى النقائص التي يعاني منها نظام المحاسبة العمومي في الجزائر: بالنسبة للسؤال (الرابع) المتعلق بمعرفة وجود نقائص في نظام المحاسبة العمومي لابد من تداركها، فإن نسبة 95.6% أجابت بنعم وترجع هذه النسبة العالية لدرجة الخبرة الجيدة التي يتمتع بها المستجوبين إذ ترى هذه الفئة أن نظام المحاسبة العمومية يعاني من نقائص من مختلف النواحي والتي على الدولة تداركها في حين أن نسبة 4.4% أجابت ب لا حيث ترى هذه الفئة أن نظام المحاسبة العمومي لا يعاني من أي نقائص من المتوقع أن هذه النسبة تمثل المستجوبين الأقل خبرة والبعيدون عن القطاع العام.

هل تضنون أن نظام المحاسبة العمومي يعاني من نقائص لابد من تداركها



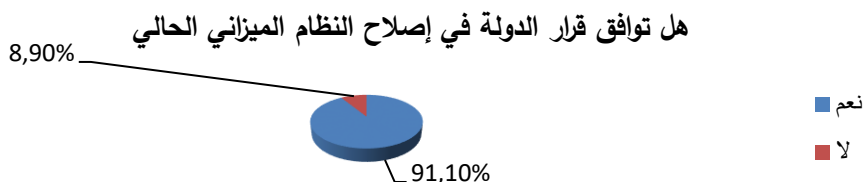
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الـ spss

2- مشروع عصرنة الميزانية الذي تعده الحكومة: بالنسبة للسؤال (الخامس) فقد تعلق بتقييم درجة معرفة المستجوبين بمشروع عصرنة الميزانية العامة الذي تعده الدولة فنجد أن نسبة 35.6% ليست على دراية بمشروع إصلاح ميزانية العامة وهي نسبة تعتبر مرتفعة نوعا ما مقارنة بالإجابة السابقة هذا إذا دل على شيء إنما يدل على عدم إطلاع هذه الفئة على مستجدات المحاسبة العمومية، فيما أظهرت النتائج ما نسبته 64.4% قد أجابوا بنعم أي أنهم على إطلاع بمشروع عصرنة الميزانية وهي نسبة جيدة جدا إذ تدل على أن معظم المستجوبين يبقون على اتصال مباشر بمستجدات إصلاح المحاسبة العمومية.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الـ spss

3- موافقة قرار الدولة في إصلاح النظام الميزاني الحالي: تعلق السؤال (السادس) بتقييم مدى موافقة المستجوبين قرار الدولة في إصلاح النظام الميزاني الحالي ولقد طرحنا هذا السؤال بهدف تأكيد السؤال الأول والمتعلق بمدى معرفة المستجوبين بنقائص النظام المحاسبي العمومي في الجزائر فأظهرت النتائج أن نسبة 91.1% قد أجابوا بنعم أي أنهم يوافقون قرار الدولة في التوجه نحو عصرنه النظام الميزاني ما يدل على التجانس في الإجابة على الأسئلة لحد هاذ السؤال فيما أجابت النسبة الباقية والمتمثلة في 8.9% ب لا ويمكن القول أنها هي نفسها النسبة التي لا ترى أن نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يعاني من نقائص وبعض من تلك التي لا تعلم بوجود مشروع لعصرنه الميزانية.



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

4- العلم بالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الصادر في سبتمبر 2018: لقد تناول السؤال (السابع) مدى معرفة المستجوبين بصور القانون العضوي لقانون المالية سنة 2018 والذي يتناول معايير المحاسبة لدولية في القطاع العام، وأظهرت النتائج أن 71.1% تعلم بصور القانون لعضوي لقانون المالية والذي يتناول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، في حين أن نسبة 28.9% لا تعلم بصوره أو أنه يتناول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.

لدي علم بالقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية الصادر في سبتمبر 2018 الذي يتناول المعايير المحاسبية في القطاع العام

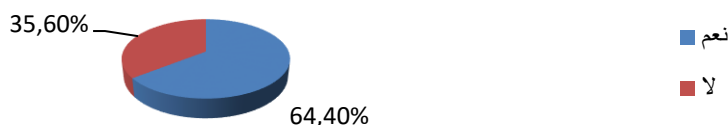


المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

أما الأسئلة من 8 إلى 10 فتعلقت بتقييم درجة معرفة المستجوبين بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام وتمحورت الأسئلة حول:

5- مدى الإطلاع الكافي على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام: تعلق السؤال (الثامن) بتقييم المستجوبين من ناحية معرفتهم بمعايير محاسبة الدولية في القطاع العام والتي تخولهم للإجابة على أسئلة الاستبيان دون لبس وكانت النتائج أن نسبة 64.4% فقط من هم على دراية وإطلاع بالمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، في حين أن 35.6% من المستجوبين ليس على إطلاع بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، هذا وربما تكون هذه الفئة تجهل تماما المعايير، إن هذه النسبة المرتفعة تأثر سلبا على نتائج المقدمة إذ أن عدم المعرفة بشيء ما يولد الارتباك في نفس المستجوبين ويجعلهم يدلون بإجابات غير دقيقة.

مدى الإطلاع الكافي على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

6- تقييم درجة الإطلاع على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام: يعتبر السؤال (التاسع) تابعا للسؤال الثامن فلم نكتفي باستقصاء آراء المستجوبين حول إذا ما كانوا مطلعين بشكل كافي على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بل أردنا أن نعرف بدقة مستوى معرفتهم بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام فوضعنا اختيارات تباينت من معرفة ضعيفة إلى معرفة ممتازة وكانت النتائج أن 40% أجابت أن معرفتهم جيدة وكانت هي النسبة الأكبر تليها نسبة

33.3% كانت إجاباتهم متوسطة في حين أن 20% كانت إجاباتهم أن معرفتهم ضعيفة وأخيرا كانت نسبة 6.7% فقط كانت إجاباتهم أن معرفتهم ممتازة بالمعايير وتشكل أقل نسبة.

إلى أي درجة تقدرون معرفتكم بمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

7- اختبار معرفة أساس الاستحقاق والاساس النقدي: أما السؤال (العاشر) فقد تعلق بمدى معرفة المستجوبين بأن المحاسبة العمومية تقوم على الأساس النقدي في حين أن معايير المحاسبة الدولية قائمة على أساس الاستحقاق فكانت النتائج أن 82.2% من المستجوبين إجاباتهم نعم في حين أن 17.8% أجابوا ب لا

لدي علم بأن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام قائمة على أساس الاستحقاق في حين نظام المحاسبة العمومي يتبنى الاساس النقدي



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

أما الأسئلة من 11 إلى 13 تمحورت حول تقييم درجة معرفة المستجوبين بنقائص المحاسبة العمومية في الجزائر وكانت الأسئلة كالتالي:

8- تقييم الإطلاع على المستجدات والمشاريع التي تطرحها الدولة في ما يخص المحاسبة العمومية:

تعلق السؤال (الحادي عشر) بمعرفة واقع المهنيين والأكاديميين ومدى بقائهم على إطلاع بمستجدات التي تقرها الدولة من مشاريع إصلاح و قوانين جديدة فكانت الإجابة أن 97.8% قد أجابوا نعم في حين أن ما نسبته 2.2% أجابوا ب لا إن هذه النسبة تعتبر ممتازة فهي تجعلنا نقول أن العينة المدروسة تستطيع تقديم إجابات دقيقة تفيد في الوصول إلى نتائج صحيحة إلا أنه وبمقارنة هذه النسبة مع السؤالين الخامس والسابع فكانت نسبة الإجابة بالنفي على التوالي هي

أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في حوكمة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية
مرداسي خلود، تفرات يزيد

35.6% و 28.9% يمكن القول أن هناك تناقض بين الإجابات وهذا بالنظر للنتائج المطروحة أمامنا.

من خلال ممارستي المهنية أسعى دائما إلى البقاء على إطلاع مع المستجدات المتعلقة بالمحاسبة المالية والعمومية على حد سواء



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

9- الإفصاح الكامل عن الأداء المالي والحكومي في هيئات القطاع العام: تعلق السؤال (الثاني عشر) باستقصاء آراء المستجوبين حول مدى الإفصاح عن الأداء المالي الحكومي في هيئات القطاع العام و كانت الإجابة أن 93.3% قد أجابوا بنعم وهذا ما يدعم ويؤكد الإجابات في السؤال الرابع إذ أن نسبة 95.6% قد أجابوا ن نظام المحاسبة العمومية يعاني من عدة نقائص في حين أن نسبة 6.7% ترى بأن نظام المحاسبة العمومية قادر على الإفصاح الكامل عن الأداء المالي الحكومي.

أرى بأن نظام المحاسبة العمومي في الجزائر لا يسمح بالإفصاح الكامل عن الأداء المالي والحكومي في هيئات القطاع العام



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

10- تبني أساس الاستحقاق كحل لنقائص المحاسبة العمومية: تعلق السؤال (الثالث عشر) باستقصاء آراء المستجوبين حول التحول إلى أساس الاستحقاق بهدف حل مشاكل المحاسبة العمومية وتدارك النقائص فيها فكانت الإجابة أن 82.2% قد وافقوا هذا التوجه ودعموه إذ يرون أنه أول خطوة نحو الإصلاح المحاسبي في حين أن 17.8% قد عارضوا هذا التوجه

أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في حوكمة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية

مرداسي خلود، تفراتر يزرد

باعتبار أن الأساس النقدي أسهل وأبسط في تسجيل المعاملات المالية

كل لنقائص نظام المحاسبة العمومية في الجزائر هل ترون أن على الدولة...



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

أما السؤال (الرابع عشر) فتعلق بتقييم درجة معرفة المستجوبين بضرورة توفير البيئة المناسبة وتهيئة المحيط المحاسبي لتبني معايير المحاسبة الدولية فجاءت آراء المستجوبين بالموافقة والتأييد بنسبة 97.8% في حين أن 2.2% لا يرون أن هناك داعي لتكييف البيئة الجزائرية تحضيراً لتبني معايير المحاسب الدولية في القطاع العام.

أعتقد بأن مساعي الدولة نحو تطوير نظام المحاسبة العمومية يتطلب توفير البيئة المناسبة لذلك



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الـ spss

من خلال دراسة نتائج اختبار مستجدات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يمكن القول أنه اتضح لنا أن أفراد العينة على إطلاع بمستجدات المحاسبة العمومية كما أنهم على علم بوجود نقائص عديدة في المحاسبة العمومية كما أيد معظم المستجوبين ضرورة تكييف البيئة الجزائرية عند التوجه لتبني الاستحقاق

2.5. التحليل الإحصائي لإجابات الاستبيان

من أجل معرفة الاتجاه العام لإجابات العينة على كامل الفقرات المتعلقة بالمحورين الثالث والرابع تم الاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري تقسيم اختيارات الإجابة حسب مقياس لكرات الخماسي كما هو موضح في الجدول 5.

الجدول 5: أوزان سلم ليكرات الخماسي

التصنيف	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

1.2.5. تحليل نتائج المحور الثالث:

اهتم المحور الثالث بدراسة أثر إصلاح المحاسبة العمومية على ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال 11 عبارة كما هو موضح بالجدول 7، حيث يبين الجدول التحليل الإحصائي لاتجاه إجابات المستجوبين على العبارات من خلال المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، فكانت نتائج التحليل كما يلي:

الجدول 7: أثر إصلاح نظام المحاسبة العمومية على حوكمة الإنفاق العمومي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	يعاني نظام المحاسبة العمومي في الجزائر من العديد من النقائص	4.47	0.548	موافق تماما
02	لا يسمح نظام المحاسبة العمومي في الجزائر من الإفصاح الكامل عن الأداء المالي والحكومي في هيئات القطاع العام	4.44	0.785	موافق تماما
03	يسمح تطوير نظام المحاسبة العمومية بتحقيق الجودة في التقارير المالية المقدمة من طرف الحكومة والهيئات العمومية	4.20	0.991	موافق تماما
04	الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق يمكن من إجراء المقارنات بين الإيرادات والمصروفات في الهيئات المتماثلة	4.20	0.894	موافق تماما
05	يساهم إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في إنتاج المعلومات التي تفيد في ترشيد السياسات الاقتصادية المالية	4.33	0.640	موافق تماما
06	عصرنة النظام المحاسبي الحكومي تساعد في تحقيق الكفاءة في تسيير المال العام واستخدامه	4.29	0.727	موافق تماما

أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في حوكمة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية
مرداسي خلود، تفرات يزيد

07	يسمح إصلاح نظام المحاسبة العمومي بإرساء آليات تسير فعالة وبالتالي المساعدة في تحقيق مساعي الدولة في ترشيد النفقات الحكومية	4.24	0.645	موافق تماما
08	يسمح تطوير نظام المحاسبة العمومي بتحسين الإبلاغ المالي على مستوى الهيئات العمومية	4.42	0.543	موافق تماما
09	يأثر إصلاح نظام المحاسبة العمومية على تحديد اتجاهات صرف المال العام بدقة أكبر وبالتالي محاربة الفساد الإداري والمالي	4.13	0.625	موافق
10	تطوير النظام المحاسبي العمومي وسيلة لترشيد الإنفاق الحكومي من خلال الرفع من كفاءة تسير المال العام	4.38	0.535	موافق تماما
11	يؤدي تبني أساس الاستحقاق إلى تقديم تقارير مالية أكثر دقة وموثوقة وبالتالي تحقيق رقابة أكثر فعالية على تسير المال العام	4.22	0.735	موافق تماما
	اتجاه آراء أفراد العينة للإصلاح المحاسبي وأثره على ترشيد النفقات	4.30	0.381	موافق تماما

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول 7 يتبين لنا أن كل العبارات قد حصلت على متوسطات حسابية عالية، يقابلها انحرافات معيارية منخفضة، ما يدل على أن إجابات المستجوبين متشابهة ومتوافقة، حيث يظهر التحليل أن المتوسط الحسابي لاتجاه آراء أفراد العينة حول أثر الإصلاح المحاسبي على ترشيد النفقات العمومية كان 4.30 بانحراف معياري 0.697 أي أن أفراد العينة قد اشتهروا بالاختيار موافق تماما.

2.2.5. تحليل نتائج المحور الرابع:

قمنا في هذا المحور بتسليط الضوء على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
الجدول 8: تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام كحل ناجح في تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
-------------	---------	-----------------	-------------------	---------

أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في حوكمة الإنفاق الحكومي - دراسة تطبيقية
مرداسي خلود، تفرات يزيد

12	تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) يرفع من الإفصاح عن المعلومات المالية في القطاع العمومي	4.38	0.830	موافق تماما
13	يسمح التحول نحو معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام من تسجيل التزامات الدولة ومستحققاتها ما يؤدي إلى رفع الشفافية في القطاع العام	4.44	0.659	موافق تماما
14	تبنى معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (ipsas) يسمح بتوفير كافة البيانات والمعلومات المالية الواجب الإفصاح عنها للتعرف على الأداء المالي والحكومي للهيئات العمومية	4.38	0.650	موافق تماما
15	يساهم تبني ال(ipsas) بتعزيز الشفافية في القطاع العام ويرفع من جودة التقارير المالية	4.36	0.679	موافق تماما
16	يسمح تبني المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام بالحد من التلاعبات والفساد المتفشى في الإدارة العمومية	4.04	0.796	موافق
17	تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يدعم تقديم تقارير توضح مدى نجاعة وكفاءة الأداء الحكومي	4.24	0.802	موافق تماما
18	أساس الاستحقاق المعتمد عليه في معايير المحاسبة الدولية يسمح بتقديم المعلومات المالية عن الوضع المالي وأداء الهيئات العمومية أفضل من الأساس النقدي المعتمد عليه في نظام المحاسبة العمومية.	4.24	0.883	موافق تماما
19	يسمح تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في الجزائر من تبني تدقيق الأداء الحكومي والذي بدوره يسمح بتقديم تقارير حول مصداقية القوائم المالية الحكومية.	4.53	0.661	موافق تماما
20	يتيح تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بتوفير معلومات التدفق النقدي وبالتالي تحقيق الشفافية في طريقة تسير المال العام واتجاهات استخدامه.	4.49	0.727	موافق تماما
21	يسمح تبني المعايير الدولية من توفير معلومات الأدوات المالية والأداء والتدفقات النقدية للحكومة أو منشأة في القطاع العام وتعزيز فهمها من قبل مستخدمي البيانات المالية وبالتالي زيادة الشفافية والمسائل.	4.44	0.659	موافق تماما
22	معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام أداة لتنفيذ الرقابة	4.29	0.727	موافق

أهمية إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في حوكمة الإنفاق الحكومي – دراسة تطبيقية
مرداسي خلود، تفرات يزيد

تماما			والمسائلة في القطاع العام
موافق تماما	0.559	4.34	اتجاه أراء أفراد العينة تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام كحل ناجح في تحقيق حوكمة الإنفاق العمومي في الجزائر .

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

ويوضح الجدول 8 نتائج تحليل المحور الرابع إذ جاء اتجاه إجابات أفراد العينة بمتوسط حسابي إجمالي على كامل العبارات 4.74 بانحراف معياري ضعيف نوع ما 0.733 حيث يقابلها في سلم ليكارت الخماسي الاتجاه موافق تماما.

3.5. اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

بعد تحديد اتجاه عينة الدراسة سيتم اختبار الفرضيات ومن ثم مناقشة النتائج المتوصل إليها.

1.3.5. اختبار الفرضية الأولى: تتجسد الفرضية الأولى في المحور الثاني للاستبيان والذي خصص لتقييم مدى معرفة وعي العينة بحالة واقع المحاسبة العمومية في الجزائر. وقبل تفحصها نقوم بإعادة صياغتها في صورتين الصفرية والبدلية من أجل اختبارها إحصائيا كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : ليس لدى أفراد عينة الدراسة معرفة جيدة بمستجدات إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر؛

- الفرضية البديلة H_1 : لدى أفراد عينة الدراسة معرفة جيدة بمستجدات إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر.

يوضح الجدول 9 اختبار الفرضية الأولى من خلال اختبار "ت" T-test للعينة الواحدة

جدول 9. اختبار صحة الفرضية الأولى المتعلقة بالمحور الثاني

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	"قيمة ت"	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
الفرضية الأولى	1.155	0.153	80.825	44	0.000

المصدر : مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول 9 نلاحظ أن مستوى الدلالة sig معدوم، وبالتالي ترفض الفرضية H0 وتقبل الفرضية البديلة H1، أي أن لدى أفراد العينة معرفة جيدة ومقبولة بمستجدات إصلاح المحاسبة العمومية في الجزائر، ويعود ذلك لانسجام معظم إجاباتهم بالإيجاب على مختلف الأسئلة المتعلقة بمعرفتهم بكل ما هو واقع وجديد فيما يتعلق بنظام المحاسبة العمومية، وهذا ما أكدته النتائج أعلاه وبالتالي نقبل الفرضية ونأخذ بصحتها.

2.3.5. اختبار الفرضية الثانية: تتجسد الفرضية الثانية في المحور الثالث للاستبيان والذي خصص أثر إصلاح نظام المحاسبة العمومية على ترشيد الإنفاق الحكومي. وقبل تفحصها نقوم بإعادة صياغتها في صورتها الصفرية والبديلة من أجل اختبارها إحصائيا كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا يؤثر إصلاح نظام المحاسبة العمومية بشكل هام في ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر؛

- الفرضية البديلة H_1 : يؤثر إصلاح نظام المحاسبة العمومية بشكل هام في ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر.

يوضح الجدول 10 اختبار الفرضية الثانية من خلال اختبار "ت" T-test للعينة الواحدة.

جدول 10. اختبار صحة الفرضية الثانية المتعلقة بالمحور الثالث

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت" "t"	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
الفرضية الثانية	4.3030	0.381	22.925	44	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول 10 نلاحظ أن مستوى الدلالة sig معدوم، وبالتالي ترفض الفرضية H0 وتقبل الفرضية البديلة H1، أي أن إصلاح نظام المحاسبة العمومية يؤثر بشكل هام في ترشيد الإنفاق الحكومي في الجزائر، ويرجع ذلك إجماع أفراد العينة بالموافقة إلى محاولة التوجه تدريجيا نحو إرساء آليات التسيير الفعالة من خلال طرق مختلفة أهمها تبني أساس الاستحقاق الذي يسمح بتقديم تقارير مالية أكثر دقة وموثوقية وبالتالي تحقيق رقابة أكثر فعالية على تسيير المال العام ومنه تحقيق ترشيد الإنفاق العام.

3.3.5. اختبار الفرضية الثالثة: تتجسد الفرضية الثالثة في المحور الرابع للاستبيان والذي يتمحور حول تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام كحل ناجح في تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي

في الجزائر. وقبل تفحصها نقوم بإعادة صياغتها في صورتها الصفرية والبديلة من أجل اختبارها إحصائيا كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0 : لا تساهم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تعزيز الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح؛
 - الفرضية البديلة H_1 : تساهم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تعزيز الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح.
- يوضح الجدول 11 اختبار الفرضية الثالثة من خلال اختبار "ت" T-test للعينة الواحدة.

جدول 11: اختبار صحة الفرضية الثالثة المتعلقة بالمحور الثالث

المؤشر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	"قيمة ت"	درجة الحرية	مستوى الدلالة Sig
الفرضية الثالثة	4.347	0.559	16.156	44	0.000

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

من خلال الجدول 11 نلاحظ أن مستوى الدلالة sig معدوم، وبالتالي ترفض الفرضية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 ، أي أن معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تساهم في تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تعزيز الشفافية وزيادة فعالية الإفصاح، إذ يسمح تبني معايير المحاسبة الدولية من محاربة الفساد المالي والإداري عن طريق زيادة الشفافية من خلال الحرص على الإفصاح الكامل والعرض في القوائم المالية.

6. الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف المساهمة الممكنة لإصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لما يوافق (ipsas) في ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث يجب أن يتوفر نظام المحاسبة العمومي على أنظمة رقابة داخلية تسمح بالمحافظة على المال العام وتعزز طرق التسيير العقلاني لأموال الدولة من أجل الوصول إلى الرشادة في الإنفاق الحكومي. وتعتبر معايير المحاسبة الدولية في القطاع حد ذاتها أداة لتفعيل الرقابة والمساءلة، كما تضمن ضبط العمليات المالية وأنها تتماشى مع الأهداف المسطرة، وهذا ما يؤدي إلى حفظ المال العام وحسن تسييره. ولقد تمكنا من خلال دراستنا هذه من الوصول إلى مجموعة من النتائج:

- يوجد أثر هام على تحسين تسيير المال العام وترشيده إذا ما تم إصلاح المحاسبة العمومية؛

- يتبنر معائبر المحاسبة الدولية في القطاع العام تحقيق ترشيد الإنفاق الحكومي وذلك من خلال توفير معلومات قابلة للمقارنة وبالتالي التخطيط المسبق وإعداد سياسيات رشيدة من أجل عملية الإنفاق الحكومي؛

- يسمح إصلاح نظام المحاسبة العمومية لما يوافق معائبر المحاسبة الدولية في القطاع العام من تحسين جودة المعلومات المقدمة في القوائم المالية وتوفير تفصيلات حول حركة التدفقات النقدية وبالتالي زيادة الشفافية والمسائلة وإدراك أوجه صرف المال العام بدقة ومنه الوصول إلى ترشيد الإنفاق العمومي؛

- تبني معائبر المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى ترشيد الإنفاق العمومي وتحقيق النجاعة والفاعلية في إنفاق الأموال العمومية،

وفي الأخير نقتراح من خلال النتائج التي توصلنا إليها التوصيات التالية:

- ضرورة النظر في المنظومة القانونية للإنفاق العمومي وتقييمها في إطار مبادئ الحكومة كالشفافية والمسائلة؛

- الاهتمام بأعوان المحاسبة العمومية والعمل على زيادة معرفتهم بمعائبر المحاسبة الدولية في القطاع العام.

7. قائمة المراجع

1- رقوب نريمان، دور حوكمة الإنفاق العمومي في تحقيق التوازنات النقدية والمالية-دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، (2018).

2- قمو آسيا، دور ميكانيزمات المعائبر المحاسبية الدولية للقطاع العام في محاربة الفساد في المال العام دراسة استشرافية-حالة الجزائر-. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقة، الجزائر. (2018).

3- شتيح أكرم، أثر تبني معائبر المحاسبة الدولية للقطاع العام على الأداء المالي الحكومي -دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، (2020).

4- ميلود عبود، متطلبات تبني معائبر المحاسبة الدولية في القطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أحمد دارية أدرار، الجزائر، (2020).

- 5- عبدوس إيمان، اتجاهات عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS. *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، المجلد 5، العدد (3)، (2018).
- 6- ضريفي، نوال دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر. *مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 1، العدد (10)، (2018).
- 7- ضريفي، نادية وحاج جاب الله، حنان. إصلاح النظام المحاسبي للدولة وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العمومي IPSAS. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*، المجلد 3، العدد (3)، (2018).
- 8- السعيد، أحمد يوسف، ضرورة تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية*، المجلد 5، العدد (2)، (2014).
- 9- الاتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام: ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. (2010)
- 10- قانون رقم 90-21، يتعلق بالمحاسبة العمومية. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية* رقم 35 بتاريخ 15/08/1990.

11- IPSASB. (2019). IPSASB Strategy and Work Plan 2019-2023. Retrieved 6 July 2020 from <https://www.ipsasb.org/publications-resources/ipsasb-strategy-and-work-plan-2019-2023-0>